

دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية في الجزائر _ دراسة حالة بلدية رأس الوادي للفترة: (2014-2018) _

The role of external sources of funding in financing the municipality budget in
Algeria -Case study of Ras El Oued municipality for the period: (2014-2018) -

بن عامر زبير^{*1}

BENAMEUR Zoubeyr

¹ جامعة فرحات عباس سطيف 1، (الجزائر)، benameurzoubir@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام : 2020/10/01 ؛ تاريخ القبول: 2020/12/25 ؛ تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور المصادر الخارجية في تمويل ميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز، ومن أجل الوصول إلى هذا الغرض تعرضت الدراسة في شقها النظري لميزانية البلدية، حيث تم تعريفها وتم التطرق إلى مختلف نفقاتها ومختلف مواردها الذاتية منها والخارجية.

أما في الشق الميداني ومن خلال دراسة حالة بلدية رأس الوادي للفترة: 2014-2018، توصلنا إلى أن مصادر التمويل الخارجية تساهم بشكل كبير في تمويل ميزانية البلدية سواء في قسم التسيير من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أو في قسم التجهيز والاستثمار حيث تؤدي مخططات التنمية البلدية دور كبير في تمويله، غير أن المصادر الذاتية للبلدية تمثل جزء صغير جدا في تمويل ميزانية البلدية تغلب عليه الإيرادات الجبائية.

كلمات مفتاحية: ميزانية البلدية؛ نفقات قسم التسيير؛ نفقات قسم التجهيز والاستثمار؛ مخططات التنمية البلدية؛ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

تصنيفات JEL : H52، H61، H60

Abstract: This study aims to show the role of external sources in financing the municipality's budget, in its two sections, management and equipment, and in order to reach this purpose, the study was presented in its theoretical part of the municipality's budget, where it was defined and its various expenditures and various internal and external resources were addressed.

In its empirical part through the case study of the Ras El Oued municipality for the period: 2014-2018, we concluded that external sources of funding contribute significantly to financing the municipality's budget, whether in the management section of the Solidarity and Guarantee Fund for local groups, or in the equipment and investment section, where the municipal development plans has a large role in financing it, but the self-resources of the municipality represent a very small part in financing the municipality's budget, which is dominated by tax revenues.

Keywords: Municipal budget; Management expenses; Equipment and investment department expenses; Municipal development plans; Solidarity and Guarantee Fund for local groups.

JEL Classification Codes: H60; H61; H52.

* المؤلف المرسل: بن عامر زبير، البريد الإلكتروني: benameurzoubir@mail.com

تمهيد

تعتبر البلدية تجسيداً للمركزية الإدارية والوحدة القاعدية الأقرب من المواطن، والتي من خلالها يمكنه ممارسة الديمقراطية عن طريق انتخاب ممثليه في مجالسها التنفيذية، وتسعى هذه المجالس وعلى رأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى تحقيق تطلعات أبناء المنطقة وتحقيق التنمية التي ترحى منهم، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال الاعتمادات المالية المصوت عليها سنوياً في ميزانية البلدية بشقيها النفقات والإيرادات، حيث تقسم النفقات إلى نفقات تسيير تضمن السير الحسن للمصالح التابعة لها، ونفقات تجهيز واستثمار لبعث التنمية في مختلف مناطقها، خاصة المحرومة منها، وللتكفل بهذه النفقات لا بد من تحصيل إيرادات كافية لتغطيتها.

تشكل إيرادات الجباية المحلية أهم مصدر من مصادر التمويل الذاتية لميزانية البلدية، إلى جانب ما توفره لها ممتلكاتها الخاصة عن طريق إيجارها أو استغلالها استغلالاً مباشراً، وتوجه تلك الإيرادات لتغطية نفقات قسم التسيير، ولعل ظاهرة تزايد النفقات العامة لهذا القسم تجعل بعض البلديات غير قادرة على تغطيتها، ما يجعلها في حاجة إلى مصادر تمويل خارجية للتكفل بالمبالغ الناقصة بعد تحصيلها لمواردها الذاتية خاصة بعد اقتطاع جزء من تلك الإيرادات لتمويل نفقات التجهيز والاستثمار.

إن الاقتطاع المفروض على البلديات من إيرادات قسم التسيير لتحويله إلى برامج تنمية في قسم التجهيز لا يغطي جميع متطلبات التنمية المتزايدة، ولعدة اعتبارات لعل أهمها التفاوت في إمكانيات البلديات المالية فمنها الغنية ومنها الفقيرة، فقد وضعت الدولة آليات لإعادة توزيع الموارد وذلك من خلال انشائها لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ومن أجل تدعيم التنمية المحلية فقد خص جزء من ميزانية الدولة للتجهيز كل سنة لمخططات التنمية البلدية، حيث توجه اعتماداته إلى البلديات التي تنقص بها التنمية، واعتبرت هذه الاعتمادات وتلك الممنوحة من الصندوق سالف الذكر من الموارد الخارجية لميزانية البلدية.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية: ما مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية، وبالقيام بدراسة حالة بلدية رأس الوادي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى كفاية الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية رأس الوادي؟
 2. ما مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل ميزانية بلدية رأس الوادي بقسميها التسيير والتجهيز؟
 3. ما الدور الذي تؤديه مخططات التنمية البلدية في تمويل قسم التجهيز والاستثمار لبلدية رأس الوادي؟
- ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية فقد قسمنا هذه الدراسة إلى محورين كالتالي:

I- ماهية ميزانية البلدية ومصادر تمويلها الخارجية؛

II- دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية رأس الوادي للفترة: (2014-2018).

I- ماهية ميزانية البلدية ومصادر تمويلها الخارجية

تعد وثيقة الميزانية في أي كيان أهم بيان في كل الوثائق الحاسبية، وتحتل هذه الأخيرة مكانة خاصة في المالية العامة حيث يتم إعدادها على أساس توقعات وتنبؤات مبنية على أسس علمية وقواعد حسابية، على عكس الميزانية في المالية الخاصة التي تتم عادة في آخر الفترة وترحل لأولها.

من خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى واحدة من أهم الميزانيات العمومية والمتمثلة في ميزانية البلدية، حيث تحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في اهتمامات الدولة وكلا من المجالس الشعبية وإدارة البلدية على حد سواء، خاصة في ظل العجز المتتالي الذي تسجله جل بلديات الوطن عاما بعد الآخر.

I-1 ماهية ميزانية البلدية

من خلال هذا العنصر سوف يتم التطرق إلى التعريف الأكثر استخداما لميزانية البلدية، مع الإشارة إلى أهم المبادئ التي تحكمها، وكذلك التعرف على مختلف أشكالها، وفي الأخير سيتم التفصيل في مختلف نفقات ميزانية البلدية وكذا إيراداتها سواء الذاتية منها أو الخارجية.

I-1-1 تعريف ميزانية البلدية ومبادئها

أ. **تعريف ميزانية البلدية:** تعرف ميزانية البلدية على أنها جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار¹. يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم²، يتم إعداد الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية ويتم تعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة السابقة عن طريق ميزانية إضافية. يسمى فتح الاعتمادات المصادق عليها على انفراد في حالة الضرورة "اعتمادات مفتوحة مسبقا" إذا جاءت قبل الميزانية الإضافية أو "ترخيصا خاصا" إذا جاءت بعدها³، يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد مشروع الميزانية، يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي مشروع الميزانية أمام المجلس للمصادقة عليها.

ب. **مبادئ ميزانية البلدية:** لميزانية البلدية نفس مبادئ ميزانية الدولة مع بعض الاستثناءات التي أوردها المشرع وخص بها ميزانية البلدية وتتمثل مبادئ ميزانية البلدية واستثناءاتها فيما يلي:

- **مبدأ السنوية:** انطلاقا من التعريف السابق للميزانية البلدية كونها جدول تقديرات مالية لمدة سنة سواء تعلق الأمر بالإيرادات أو بالنفقات، إلا أن المشرع خص ميزانية البلدية بفترة تكملية تمتد إلى غاية: 31 مارس من السنة الموالية⁴.
- **مبدأ الشمولية:** حيث تدرج جميع إيرادات ونفقات الميزانية في وثيقة واحدة وتطبق عليها مبدأ وحدة الصندوق أي عدم تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة بعينها، إلا أنه يوجد على مستوى ميزانية البلدية استثناء لهذا المبدأ، فهناك ما يسمى بقييد إيراد بتخصيص خاص كإعانات التي يقدمها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فلا يمكن صرفها في غير الوجه الذي خصصت له⁵.
- **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ تساوي جانبي الإيرادات والنفقات في الميزانية، غير أن هذا المبدأ هو الآخر له استثناء في البلديات فهناك من البلديات التي لها موارد قليلة ولا تكفي حتى لتغطية نفقاتها الإلزامية فتكون ميزانيتها في حالة عجز، يمنحها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية إعانات لتغطية عجزها.
- **مبدأ الوحدة:** حيث تقيد النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة وهي الميزانية وتمتاز ميزانية البلدية بخمسة وثائق ميزانية مرتبة ترتيبا زمانيا كالتالي: الميزانية الأولية، الاعتمادات المالية المسبقة، الميزانية الإضافية، التراخيص الخاصة، والحساب الإداري⁶.

I-1-2 أشكال ميزانية البلدية

كما سبق الإشارة إليه في مبدأ وحدة الميزانية فإن ميزانية البلدية ومن بين الأشكال الخمسة المذكورة سابقا، تتخذ أشكالا ثلاثة أساسية وهي:

أ. **الميزانية الأولية:** تعتبر الوثيقة المبدئية وأساس تقديرات الإيرادات والنفقات، حيث يتم إعداد الميزانية الأولية قبل بداية السنة المالية وقد حدد تاريخ: 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تنفيذها كأخر أجل للمصادقة عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي⁷.

ب. **الميزانية الإضافية:** تعتبر الميزانية الإضافية أكثر مصداقية من الميزانية الأولية كون جل التقديرات خاصة في جانب الإيرادات تحققت، وما بقي منها يمكن توقعه بدقة أكبر فيمكن على هذا الأساس إعادة التقدير زيادة أو نقصانا، كما تسوى بها الحسابات المفتوحة على أساس اعتمادات مالية مسبقة، وحسب قانون البلدية يجب أن يصادق على الميزانية الإضافية في: 15 جوان من سنة تنفيذها كأقصى تقدير⁸.

ت. **الحساب الإداري:** يعبر الحساب الإداري عن التنفيذ الفعلي للنفقات والتحصيل الفعلي للإيرادات، فهو إذا محصلة الميزانيتين السابقتين بالإضافة إلى التراخيص الخاصة التي جاءت بعد المصادقة على الميزانية الإضافية ويعد في 31 مارس من السنة المالية لسنة تنفيذ الميزانية ويرسل الى مجلس المحاسبة.

I-1-3 نفقات ميزانية البلدية

في ميزانية البلدية تقسم النفقات إلى نفقات قسم التسيير وهي نفقات سنوية تضمن السير الحسن لمصالح البلدية، ونفقات قسم التجهيز والاستثمار والغرض منها عادة هو استهداف التنمية المحلية وتكون عبارة عن برامج يمكن أن تمتد لأكثر من سنة.

أ. **نفقات قسم التسيير:** يمكن أن نلخص نفقات قسم التسيير في الميزانية البلدية كالتالي⁹:

➤ **الأغذية واللوازم:** وتضم المنتجات الصيدلانية، التغذية والاطعام، الملابس، الوقود والمحروقات، لوازم لصيانة المباني والمنقولات والعتاد، لوازم ومعدات الطرق والانارة العمومية، اللوازم المدرسية، لوازم المكتب والاعلام الآلي والطبع والتجليد، ولوازم أخرى غير التي سبق ذكرها.

➤ **الأشغال والخدمات الخارجية:** وتضم الانجار وتكاليف الكراء، الصيانة والترميم، اقتناء العتاد والأدوات الصغيرة، الماء الغاز والكهرباء، التأمينات على المنقولات والعقارات، تقديم الخدمات للبلدية، النفقات الأخرى على المنقولات والعقارات.

➤ **مصاريف التسيير العام:**

➤ تتضمن التعويضات لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، مصاريف المهمة، مصاريف النقل، تأمين المسؤولية المدنية، المصاريف المتعلقة بالملتقيات ودورات التكوين وتحسين المستوى، التوثيق العام، مصاريف البريد والاتصالات والإنترنت مصاريف العقود والنشر، الأعياد والحفلات والزيارات الرسمية، مصاريف التسيير العام الأخرى.

➤ **مصاريف المستخدمين:** وفيها مرتبات الموظفين الدائمين والمتعاقدين، مرتبات مختلفة، الأعباء الاجتماعية، المصاريف المتعلقة بالمسابقات والامتحانات.

➤ **الضرائب والرسوم:** الضرائب على المرتبات، وضرائب ورسوم أخرى.

➤ **مصاريف مالية:** وفيها الفوائد على القروض، تكاليف المصالح ذات المحاسبة الخاصة بها وغير متمتعة بالشخصية المعنوية، النفقات المالية الأخرى.

➤ **المنح والإعانات:** وتضم التشجيعات الخاصة لمختلف الآداب والفنون، التعليم العمومي، المنح والجوائز، التشجيع للتنمية الاقتصادية، الاعانات لمختلف الهيئات، منح ومعونات، الحماية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والمعوزين والهبات ومنح وإعانات أخرى.

➤ **المساهمات والحصص والخدمات لفائدة الغير:** تتضمن المساهمة في صندوق الضمان للجماعات المحلية، المساهمة في صندوق الولاية لترقية مبادرات الشباب والرياضة، المساهمة في تكاليف ما بين البلديات، الاشتراكات، المساهمات والخدمات الأخرى لفائدة الغير.

➤ **المخصصات لحساب الإهلاك**

➤ **الأعباء الاستثنائية:** وتشمل النفقات غير المتوقعة، سداد مبالغ بدون حق، الاعانات الاستثنائية التي تدفعها البلدية، الأعباء الاستثنائية.

ب. **نفقات قسم التجهيز والاستثمار:** يشتمل قسم التجهيز والاستثمار على مختلف البرامج التنموية التي تقوم بها البلدية على اختلاف مصادر تمويلها، حيث أن البلديات ذات الأريحية المالية تمول برامجها التنموية من ميزانيتها الخاصة ويكون لها كامل الحرية في اختيار البرامج التي تتلاءم واحتياجات سكان المنطقة، كما يمكن أن تمول تلك البرامج من مصادر خارجية لعل أهم مصدرين في هذا المجال الاعانات التي يمنحها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وكذا المخططات البلدية للتنمية، تجدر الإشارة هنا إلى غياب شبه كلي للبرامج المخصصة للاستثمار المنتج والمدر للعوائد، وقد ترجع أسباب هذا العزوف إلى غياب ثقافة الاستثمار لدى ممثلي المجالس الشعبية البلدية وكذا شح الموارد.

I-1-4 إيرادات ميزانية البلدية

تعتمد البلدية في تمويل ميزانيتها على إيرادات ذاتية وأخرى خارجية، حيث تعبر الإيرادات الذاتية عن مدى اعتماد البلدية على ذاتها في تمويل ميزانيتها واستقلاليتها عن ميزانية الدولة، واستغنائها عن إعاناتها، ولعل أهم موارد البلدية الذاتية هي¹⁰:

أ. **ناتج الاستغلال:** وهو ذلك الناتج المتأتي من بيع منتجات أو عرض خدمات، النسخ الإدارية كدفاتر الشروط التي تبيعها البلدية عند إعلانها عن مختلف صفقاتها، خدمات الموظفين المدفوعة الأجر، حقوق الزيارة والدفن وكذا حقوق المحشر.

ب. **مداخل أملك البلدية:** وهي المداخل الناتجة عن بيع المحصول، وكراء المباني والمنقولات والعتاد، بالإضافة إلى حقوق الساحات وأماكن التوقف، ناتج الامتياز، وكذا كراء الأسواق والمذابح والمسمكات.

ت. **الإيرادات الجبائية:** تشكل أهم الموارد الذاتية للبلدية، وهي عبارة عن مداخل الضرائب سواء منها المباشرة أو غير المباشرة والرسوم والحقوق المفروضة على المواطنين والشركات التجارية والصناعية التي تنشط ضمن حدود البلدية، وتقسم الإيرادات الجبائية حسب عدة تقسيمات فمن حيث استفادة البلدية منها قد تكون هذه الجباية لصالح البلدية ككل، أو جزء فقط منها يكون لصالحها، كما يمكن تقسيمها إلى جباية مباشرة وجباية غير مباشرة وهذا التقسيم هو الذي تم اعتماده في دراستنا هذه خاصة في شقها التطبيقي وكونه يتلاءم وتقسيمات الإيرادات على مستوى مدونة ميزانية البلدية، والجدول الموالي فيه تفصيل لبعض أهم مصادر الجباية المباشرة وغير المباشرة التي تمول ميزانية البلدية.

الجدول (01): الإيرادات الجبائية المحصلة لميزانية البلدية

الجبائية المباشرة المحصلة لفائدة ميزانية البلدية	الجبائية غير المباشرة المحصلة لفائدة ميزانية البلدية
50% من الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية	10% من الرسم على القيمة المضافة فقط على العمليات المحققة في الداخل
الرسم على رفع القمامات المنزلية	الرسم الصحي على اللحوم
الرسم على النشاط المهني	الرسم على الإقامة
الرسم العقاري	حقوق الأفراح والحفلات
20% من الضريبة على الأملاك	الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية
40.25% من الضريبة الجزائية الوحيدة	الرسم الخاص على الرخص العقارية
الضرائب والرسوم الأخرى المباشرة	الرسوم المتعلقة بالمحافظة على البيئة
	الضرائب والرسوم الأخرى غير المباشرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

✓ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 06-01-2014 الذي يحدد إطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم تقسيمات الأبواب والمواد، المادة: 12؛

✓ طلال زغبة ومحاذ عريوة، أهمية الجبائية المحلية في ميزانية البلدية في الجزائر -دراسة حالة بلدية المسيلة-، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, Vol 13, N°.26, 2018.

I-2 المصادر الخارجية لتمويل ميزانية البلدية

يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية في حالة تمويل عجز موازنة البلدية أو تغطية ديونها من خلال مخصصات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بمنحة معادلة التوزيع، التي تهدف إلى إعادة توزيع الإيرادات المحصلة لصالح الصندوق من البلديات ذات الرفاه المالي إلى البلديات التي تتسم بشح مواردها. بالإضافة إلى الإعانات الممنوحة في إطار مخططات التنمية البلدية التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في العنصر الموالي من هذا المحور، كما يعد الاقتراض واحدا من المصادر الخارجية التي يمكن للبلديات اللجوء إليها¹¹، غير أن هذا النوع من المصادر لا يستخدم في الجزائر لمحدودية السوق المالي الجزائري من جهة ولعدم اهتمام البلديات بالاستثمارات المدرة للعوائد المالية من جهة أخرى.

I-2-1 صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتمويل ميزانية البلدية

يمنح الصندوق مساعدات نهائية لصالح البلديات الفقيرة التي تعاني عجزا في ميزانيتها خاصة لتغطية النفقات الاجبارية في قسم التسيير كأجور الموظفين وتكاليف الكهرباء والغاز، كما يقوم الصندوق بتمويل المشاريع التنموية، وفي أغلب الأحيان توجه هذه الإعانات إلى مشاريع تهدف إلى تثمين ممتلكات البلدية أو اقتناء عتاد يساهم في تقوية مهامها.

أ. موارد صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: تعتبر تعبئة موارد الصندوق عملية جد هامة من أجل تحقيق

أهدافه ومنح إعاناته للبلديات المعوزة ولعل أهم إيراداته ما يلي:

➤ الإعانات السنوية الممنوحة من ميزانية الدولة لتسيير الصندوق¹²؛

➤ الهبات والوصايا؛

- كل مورد آخر مرتبط بنشاط الصندوق.
- المساهمات الإجبارية للبلديات والولايات التي تحدد سنويا بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية¹³؛
- نسبة من بعض الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي¹⁴؛
- ب. تخصيصات صندوق التضامن والضمان لجماعات المحلية لقسم التسيير: حسب المادة 06 من المرسوم التنفيذي 14-116 المتضمن انشاء الصندوق فانه يخصص 60% من ايراداته لتمويل نفقات التسيير للجماعات المحلية المعوزة وتوجه هذه المخصصات إلى¹⁵:
- منحة معادلة التوزيع بالتساوي وتأخذ في عين الاعتبار المعيار الديموغرافي والوضع المالي للبلدية؛
- تخصيص الخدمة العمومية التي تعني بتلبية الاحتياجات ذات الصلة المخولة بالقيام بالمهام العادية للبلدية؛
- إعانات استثنائية لمواجهة الكوارث والأحداث الطارئة أو وضعية مالية صعبة جدا؛
- اعانات التكوين والدراسات وتشجيع الأبحاث.
- ت. التخصيص الموجه للتجهيز والاستثمار: يمثل نسبة 40% المتبقية من مجموع الإيرادات المحصلة للصندوق ويوجه خاصة إلى المناطق الواجب ترقيتها، وإلى بعض المجالات التي تتعلق بتحسين الإطار المعيشي للسكان، كإنجاز المكتبات وروض الأطفال وبناء المدارس وصيانتها وكذا التكفل بمنح حافلات مخصصة للنقل المدرسي ...، إن هذه المساهمات قد تكون ضمن تمويل مشترك في برامج متعددة السنوات ضمن المخطط البلدي للتنمية وفي إطار الديمقراطية التشاركية.

I-2-2 مخططات التنمية البلدية وتمويل قسم التجهيز والاستثمار في ميزانية البلدية

في إطار المشاريع البلدية للتنمية، تمول ميزانية الدولة للتجهيز البلديات من خلال المخطط البلدي للتنمية، وتكون هذه التمويلات نهائية، غير قابلة للاسترجاع، فتسيرها البلدية في المشاريع غير المربحة. وتوجه الاعتمادات المالية المخصصة في هذا الاطار خاصة إلى مجالات تنموية، وفي ما يلي أهم تلك المجالات مع أهم المعايير المطبقة لمنحها¹⁶:

- أ. التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير: تأخذ بعين الاعتبار نسبة التوصيل بالمياه الصالحة للشرب وكذا القدرة على حشد موارد المياه، بالإضافة إلى نسبة التوصيل بشبكة التطهير.
- ب. الطرق والمسارات: تأخذ في عين الاعتبار طول الطرق والمسارات وكذا حالة مختلف الشبكات.
- ت. التهيئة الحضرية والبيئة: حتى تمنح إعانات للهيئة الحضرية يأخذ بعين الاعتبار العجز المسجل على مستوى الانارة العمومية وتهيئة الطرق، وكذلك القدرة والحالة المادية للحدائق العمومية والمساحات الخضراء.
- ث. التربية والتكوين والصحة والنظافة: تعطى الاعانات في هذا المجال بعد عملية احصاء عدد وحالة قاعات التعليم الابتدائي وقدرة استيعابها، وكذا عدد وحالة قاعات العلاج وقدرة استيعابها.
- ج. الشباب والرياضة والثقافة والترفيه: يتم احصاء فضاءات اللعب وقدرة استيعابها، وعدد مخيمات الشباب وعدد المساحات الرياضية الجوارية.
- ح. المباني البلدية والاستغلال البلدي المباشر في المناطق الواجب ترقيتها: ويعتمد كأساس لمنح برامج لها حالة المباني البلدية وملحقاتها الادارية وكذا قدرتها الاستيعابية.
- خ. البريد والمواصلات والأسواق الجوارية: من خلال احصاء عدد وحالة مكاتب البريد والكثافة البريدية وعدد الأسواق الجوارية.

I-2-3 مصادر أخرى تمويل ميزانية البلدية (القروض الهبات والوصايا، إعانات الولاية)

أ. القروض: سمح قانون البلدية للبلديات التي لا يمكنها تغطية جميع نفقاتها بإيراداتها الذاتية اللجوء إلى مصدر خارجي، والمتمثل في الاقتراض ولم يتم تحديد الجهة المقرضة إذ يمكن أن تكون واحدة من الجماعات المحلية بلدية كانت أم ولاية، كما يمكن أن تقترض من البنوك ومن السوق النقدية أو المالية¹⁷.

ب. الهبات والوصايا: يمكن للبلديات قبول الهبات والوصايا سواء من الأفراد أو المؤسسات وهذا بعد قبولها عن طريق إجراء مداولة للمجلس الشعبي البلدي يقر فيها بقبوله لتلك الهبة أو الوصية ويعتبر هذا السبيل للتمويل نادرا في الحياة العملية¹⁸.

ت. إعانات من ميزانية الولاية: لغرض تمويل مشاريع التنمية البلدية، أو تغطية بعض النفقات الاجبارية في قسم التسيير يمكن أن تمنح الولاية مساهمة مالية للبلدية من ميزانيتها، وهذا بعد طلب تقدمه البلدية لمديرية الإدارة المحلية مرفقا بملف يثبت ضرورة التمويل المطلوب وأسباب هذا الطلب، وتفيد إعانة الولاية بتخصيص خاص لا يمكن أن يصرف في غير الوجه الذي خصصت له إلا إذا سمح الوالي بذلك بموجب قرار¹⁹.

II- دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية رأس الوادي للفترة: (2014-2018)

من خلال هذا المحور سنحاول اسقاط ما تم التطرق اليه في الجانب النظري قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة والمتمثلة في تحديد مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية الجزائرية، وسيتم ذلك من خلال دراسة حالة على مستوى بلدية رأس الوادي التابعة اقليميا إلى ولاية برج بوعريش، وهذا خلال فترة امتدت إلى خمس سنوات الأخيرة من سنة 2014 إلى سنة 2018، حيث يتوفر لدينا الحساب الاداري الخاص بها كونه الأداة المعتمد عليها في جمع البيانات المالية المستخدمة في الدراسة.

II-1 التعريف ببلدية رأس الوادي واستعراض الوضع الميزانياتي العام لها

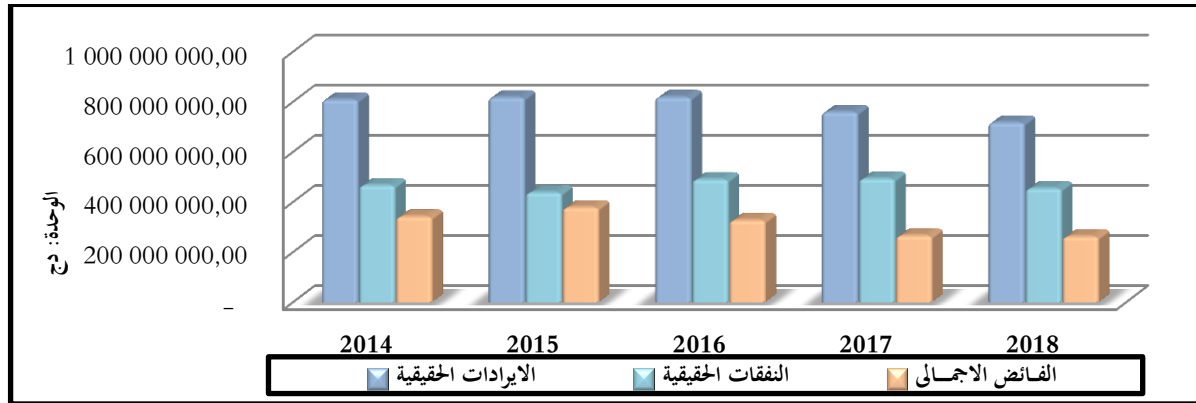
II-1-1 التعريف ببلدية رأس الوادي

رأس الوادي مدينة وبلدية تابعة لدائرة رأس الوادي ولاية برج بوعريش تبلغ مساحتها 329 كم مربع بلغ عدد سكانها حوالي 51482 نسمة حسب آخر احصاء للسكان عام 2008، تعتبر بلدية رأس الوادي من بين المناطق النادرة بشمال البلاد التي بقيت بعيدة من كل نشاط صناعي ووفية بالكامل لطابعها الفلاحي والرعوي محولة بذلك عزلتها إلى ورقة رابحة. إن سكان هذه المنطقة يخدمون بساتينهم وحدائقهم ويفتخرون بكونهم يوفرون لأنبائهم جل ما يستهلكونه من غذاء. ففي كل الشعب الفلاحية والرعوية تحتل دائرة رأس الوادي صدارة الترتيب على مستوى الولاية كما تفيد بذلك إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية. ويأتي إنتاج الحليب في مقدمة منتجات هذه المنطقة التي تتوفر على 9 آلاف رأسا من الأبقار الحلوب إذ تمثل 55 بالمائة من مجموع الإنتاج السنوي للحليب بالولاية والذي يناهز 46 مليون لتر. وتنتج رأس الوادي قرابة 40 بالمائة من غلال الحبوب الشتوية لولاية برج بوعريش سنويا والمقدرة ب1,2 مليون قنطار كما تحتل المرتبة الأولى بمنطقة الببيان في مجال إنتاج الخضر والفواكه والتي تتسم بنوعيتها المطلوبة²⁰.

II-1-2 دراسة تطور اجمالي الايرادات و اجمالي النفقات ببلدية رأس الوادي

تتشكل كل ميزانية من جانبين هما جانب الإيرادات والتي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة ذاتية كانت أو خارجية، وجانب النفقات التي توجه إليها الإيرادات المحصلة سواء النفقات المتعلقة بسير المصالح الإدارية وتسيير الشؤون اليومية للبلدية أو تلك المتعلقة بعمليات التنمية والتي تتم من خلال برامج مسجلة في قسم التجهيز والاستثمار، والشكل الموالي يبين تطور إيرادات ونفقات بلدية رأس الوادي.

الشكل (1): الإيرادات والنفقات الحقيقية لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



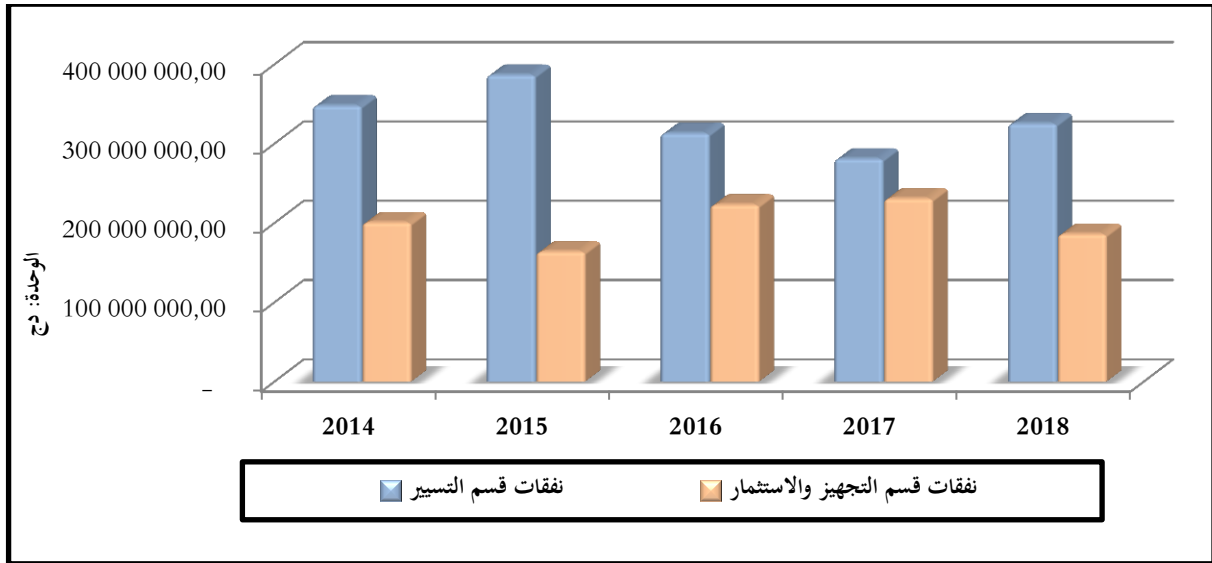
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم: 01 نلاحظ أن الإيرادات الحقيقية تفوق النفقات الحقيقية وتسجيل فوائض مختلفة القيمة من سنة إلى أخرى وهذا خلال كامل فترة الدراسة، ونلاحظ استقرار نسبي للإيرادات خلال السنوات الثلاثة الأولى حيث سجلت إيرادات مقدرة بـ: 809.352 مليون دج خلال سنة 2014 لترتفع بشكل جد طفيف خلال سنة 2016 حيث سجلت 818.640 مليون دج، لتتخف خلال آخر سنتين مسجلة أدنى مستوى لها سنة 2018 بـ 717.312 مليون دج، ويرجع ذلك إلى تراجع كلا من إيرادات قسم التسيير وإيرادات قسم التجهيز والاستثمار على حد سواء، أما بالنسبة للنفقات فقد عرفت مستويات متقاربة خلال كامل فترة الدراسة وقد سجل خلال سنة 2017 أعلى معدل للنفقات حيث قدر بـ 493.659 مليون دج، سمح هذا المستوى للنفقات الذي كان دون الإيرادات المحققة بتسجيل فائض في ميزانية بلدية رأس الوادي خلال السنوات الخمسة وقد سجل أعلى قيمة له سنة 2015 حيث قدر الفائض بـ 379.043 دج يرجع هذا إلى ارتفاع الإيرادات من جهة وانخفاض النفقات من جهة أخرى.

II-1-3 دراسة تطور نفقات قسم التسيير ونفقات قسم التجهيز والاستثمار ببلدية رأس الوادي

تتفرع النفقات العمومية إلى نفقات قسم التسيير والتي يتم تخصيصها لضمان السير العادي لمصالح البلدية ونفقات قسم التجهيز التي تعنى بالبرامج التنموية والشكل الموالي يبين تطور نفقات قسم التسيير وقسم التجهيز لبلدية رأس الوادي.

الشكل (2): تطور نفقات قسم التسيير ونفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الادارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم: 02 نلاحظ أن نفقات قسم التسيير ارتفعت خلال السنة الثانية وسجلت أعلى مستوى لها حيث بلغت 386.920 مليون دج، وبعدها وخلال باقي السنوات القادمة تراجعت هذه النفقات، ويرجع هذا إلى انخفاض النفقات المتعلقة بالمستخدمين حيث سجلت سنة 2015 ما مجموعه 172.426 مليون دج لينخفض خلال السنوات القادمة ليحقق أدنى مستوى له خلال سنة 2018 بقيمة 140.050 مليون دج وذلك لانخفاض اسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 2014 وتوجيه تعليمات من الوزير الأول تتعلق بترشيد النفقات العمومية وتجميد التوظيف في العديد من قطاعات الوظيفة العمومية ومنها البلديات، ونجد أن بعض النفقات عرفت ارتفاعا في قسم التسيير ونخص بالذكر نفقات السلع واللوازم ويرجع هذا إلى تكليف الوزير الأول البلديات بالنفقات المتعلقة بالتغذية المدرسية ابتداء من يناير 2017²¹. وفيما يتعلق بنفقات التجهيز والاستثمار عرفت هي الأخرى اختلالا خلال فترة الدراسة سجل سنة 2015 أدنى مستوى لها بمبلغ 164.210 مليون دج، والملاحظ أن نفقات قسم التسيير تفوق نفقات قسم التجهيز ويزداد هذا الفرق ليشكل نسبة 25.16% خلال سنة 2015 وبمبلغ قدره 222.709 مليون دج.

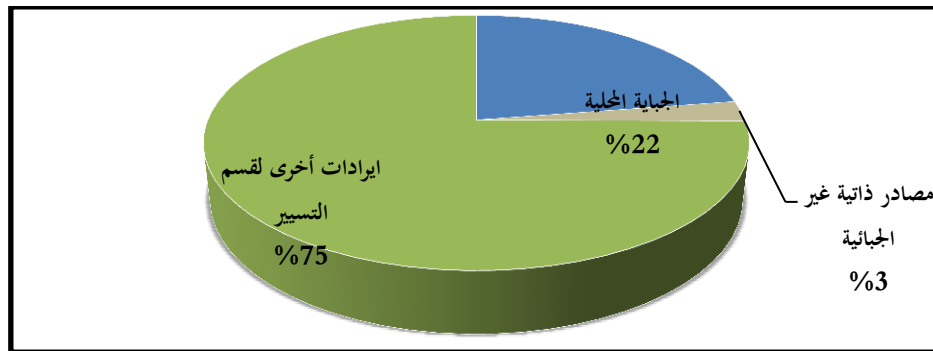
II-2 دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية رأس الوادي

إن الوضع الطبيعي هو أن يتم تمويل ميزانية البلدية من مواردها الذاتية والتي غالبا ما تكون الجباية المحلية الجزء الأعظم في هذا النمط التمويلي، والذي سيتم التطرق اليه بشكل من التفصيل، وخاصة ما يتعلق بحصة مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية، وبعدها يتم تفصيل الإيرادات الجبائية إلى إيرادات جبائية مباشرة وإيرادات جبائية غير مباشرة، مع التفصيل في تطور أهم العناصر المكونة لتلك الإيرادات.

II-2-1 وضعية الجباية المحلية ضمن مجموع إيرادات ميزانية بلدية رأس الوادي

يمكننا استعراض من خلال الشكل الموالي متوسط الحسابي لمساهمة كلا من الإيرادات الجبائية وغير الجبائية في تمويل ميزانية رأس الوادي خلال الفترة 2014-2018.

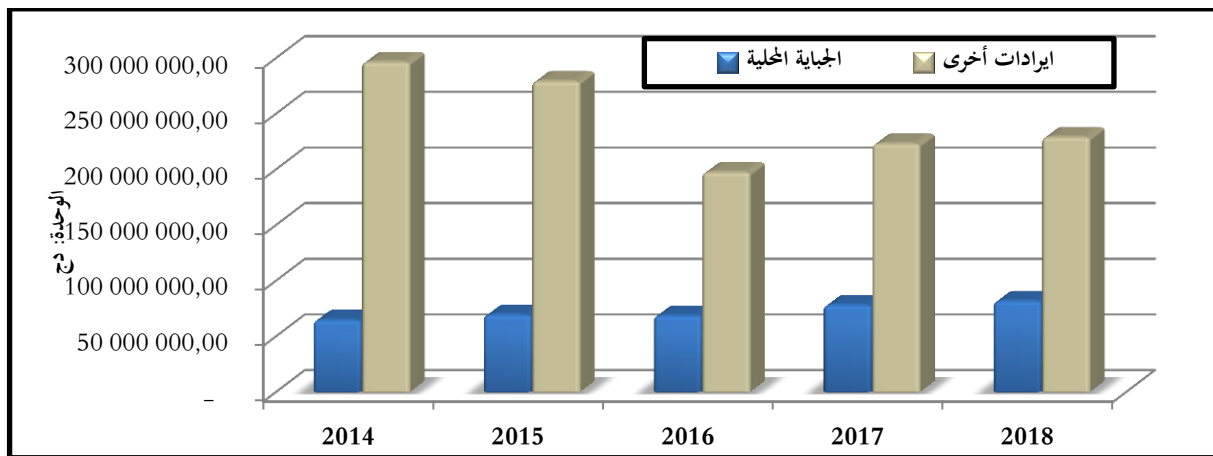
الشكل (3): متوسط معدل الإيرادات الجبائية وغير الجبائية لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الادارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن المصادر الذاتية للبلدية ممثلة في الجبائية المحلية والإيرادات الأخرى المتعلقة بممتلكات البلدية لا يمثلان مجتمعان سوى نسبة 25% كمتوسط خلال فترة الدراسة من إيرادات قسم التسيير مطروحا منها الفائض المرحل من السنة السابقة لميزانية بلدية رأس الوادي، مع هيمنة الإيرادات الجبائية بـ 22% أما ثلاثة بالمائة المتبقية فهي من إيرادات ذاتية أخرى، وما يلاحظ على هذه النسبة أنها قليلة جدا وبالتالي فإن البلدية تغطي باقي نفقات التسيير من مصادر خارجية والتي سيتم التطرق إليها في العنصر الثالث من هذا المحور، والشكل الموالي يبين تطورات إيرادات الجبائية المحلية وباقي الإيرادات الأخرى لقسم التسيير لبلدية رأس الوادي.

الشكل (4): تطورات الجبائية المحلية والإيرادات الأخرى لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



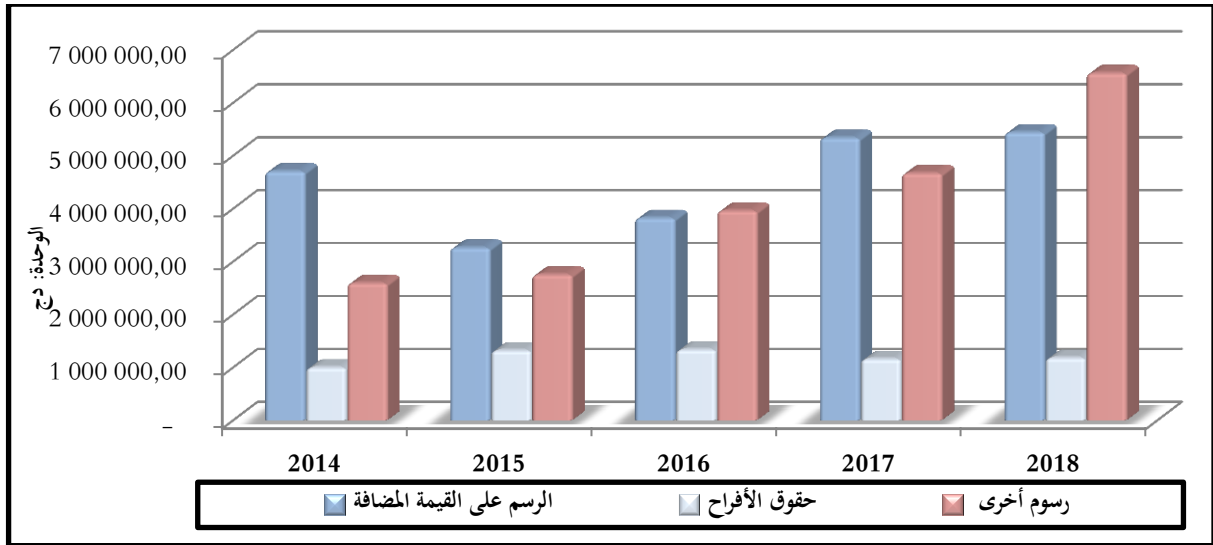
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الادارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

نلاحظ من خلال الشكل رقم: 04 الارتفاع المستمر لإيرادات الجبائية المحلية حيث كانت سنة 2014 تقدر بـ 64.589 مليون دج وصلت إلى 81.667 مليون دج خلال سنة 2018، وفي المقابل نلاحظ أن إيرادات التمويل الخارجية تحتل مكانة كبيرة بالنسبة لميزانية بلدية رأس الوادي وقد عرفت استقرار نسبي خلال السنوات الثلاث الأولى وتراجعت خلال آخر سنتين لتسجل أدنى مستوى لها سنة 2018 بمبلغ 228.985 مليون دج.

II-2-2 إيرادات الجبائية المحلية المباشرة لميزانية بلدية رأس الوادي

يتم التمويل الذاتي لقسم التسيير بمصادر جبائية وغير جبائية، وتقسم المصادر الجبائية إلى مصادر جبائية مباشرة ومصادر جبائية غير مباشرة، وسنستعرض من خلال الشكل الموالي أهم الضرائب والرسوم المباشرة التي تشكل منها الإيرادات الجبائية لبلدية رأس الوادي.

الشكل (5): إيرادات الجباية المحلية المباشرة لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



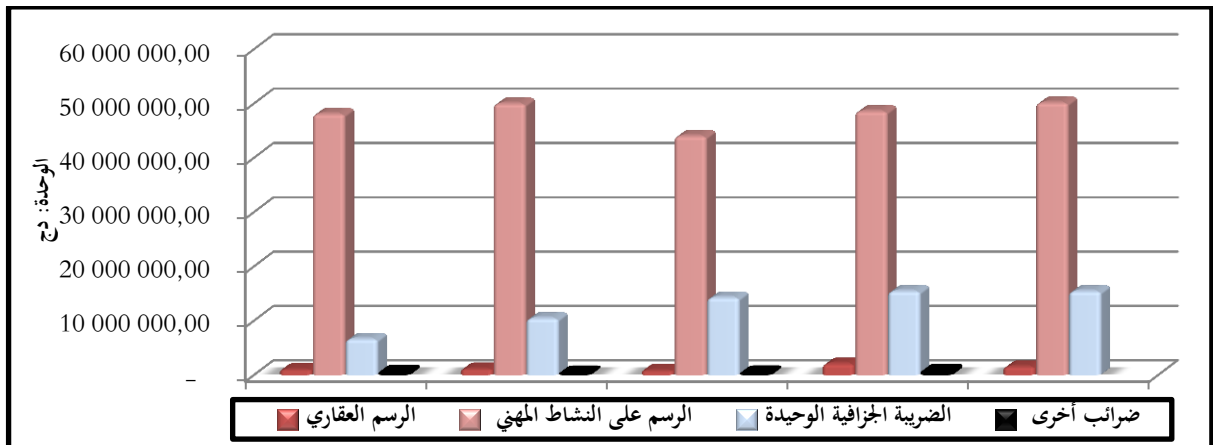
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم: 05 يتضح لنا أن أهم مصادر الجباية المباشرة التي تمول قسم التسيير في ميزانية بلدية رأس الوادي هي الرسم على النشاط المهني حيث عرف تذبذب خلال فترة الدراسة سجل أدنى مستوى له سنة 2016 بقيمة 44.016 مليون دج وأفضل قيمة له سجلت كانت سنة 2018 بمبلغ 50.158 مليون دج، وتأتي الضريبة الجرافية الوحيدة في المرتبة الثانية مع اتجاه تصاعدي لها حيث كانت في بداية فترة الدراسة 6.652 مليون دج لترتفع في سنة 2018 إلى 15.439 مليون دج ارتفاع بنسبة 232.09%، ويرتب كلا من الرسم العقاري وباقي الضرائب الأخرى في المراتب الأخيرة من حيث مساهمتها في تمويل ميزانية بلدية رأس الوادي.

II-2-3 إيرادات الجباية المحلية غير المباشرة لميزانية بلدية رأس الوادي

بالنسبة للمصادر الجبائية غير المباشرة تساهم هي الأخرى في تمويل ميزانية التسيير لبلدية رأس الوادي، مع تسجيل اختلاف في أهمية المساهمة بين مصدر وآخر ولعل الشكل الموالي يبين أهم الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تمول قسم التسيير في ميزانية بلدية رأس الوادي.

الشكل (6): إيرادات الجباية المحلية غير المباشرة لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم: 06 يتضح جليا الاعتماد الكبير لبلدية رأس الوادي في تمويل قسم التسيير من الجباية غير المباشرة على الرسم على القيمة المضافة، حيث يحتل المرتبة الأولى مع تسجيل تذبذب من سنة إلى أخرى في التحصيل المسجل من هذا الرسم، حيث سجلت أدنى مستوى له سنة 2016 بمبلغ 3.263 مليون دج، أما أعلى قيمة له فقد قدرت بـ 5.443 مليون دج خلال سنة 2018، وخلال كامل فترة الدراسة ماعدا السنة الأخيرة كانت السيطرة للرسم على القيمة المضافة، وفي آخر سنة قدرت الإيرادات غير المباشرة الأخرى بـ 6.563 مليون دج.

II-2 دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية بلدية رأس الوادي

من خلال ما سبق تبين لنا أن إيرادات التمويل الذاتية لقسم التسيير في بلدية رأس الوادي لا تمثل سوى نسبة 25% لكل من الإيرادات الجبائية وإيرادات البلدية من ممتلكاتها، بينما نسبة 75% المتبقية تمول عن طريق مصادر خارجية.

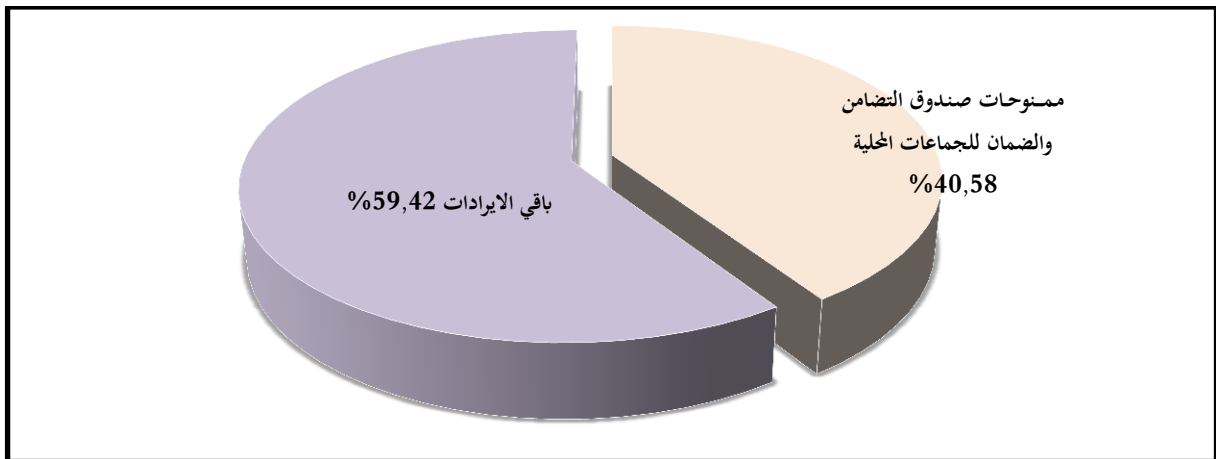
في هذا العنصر سيتم محاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية للإشكالية الرئيسية موضوع هذه الدراسة بحيث سنتطرق في البداية إلى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل قسم التسيير، وبعدها سنتطرق إلى مساهمته في قسم التجهيز والاستثمار كعنصر ثاني، وفي الأخير سنتعرف على مساهمة مخططات التنمية البلدية في تمويل قسم التجهيز والاستثمار من خلال الاعتمادات المالية التي تخصصها سنويا الدولة من أجل بعث التنمية على مستوى البلديات.

لن يتم التطرق خلال هذا العنصر إلى مساهمة البلدية في قسم التجهيز من خلال الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير كون تلك الإيرادات تم التعليق عليها سابقا وهي لا تعتبر إيرادات جديدة لأنها وكما تسمى مجرد اقتطاع جزئي لإيرادات قسم التسيير.

II-3-1 مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل نفقات قسم التسيير بميزانية بلدية رأس الوادي

من خلال الشكل رقم: 07 نلاحظ أن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL) يساهم بنسبة جد معتبرة في تمويل قسم التسيير لميزانية بلدية رأس الوادي حيث أنه يمثل في المتوسط خلال كامل فترة الدراسة نسبة 40.58% من إجمالي إيرادات قسم التسيير مطروحا منها الفائض المرحل من السنوات المالية السابقة.

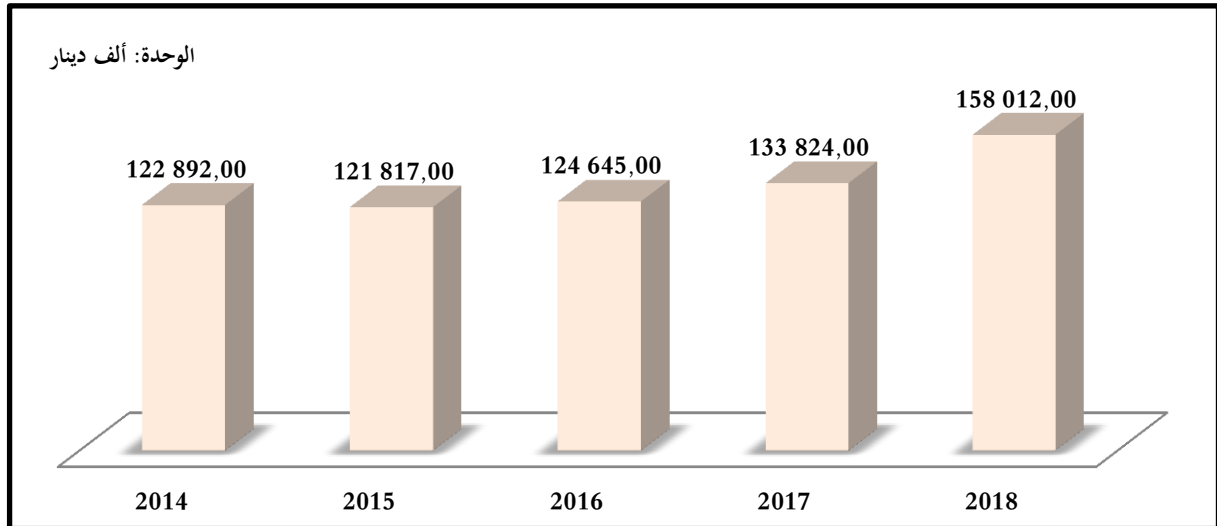
الشكل (7): مساهمة صندوق CSGCL في إيرادات قسم التسيير لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الإدارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

لقد عرفت تمويلات الصندوق عدة تقلبات خلال السنوات محل الدراسة والشكل الموالي يبين تطورات تمويل الصندوق لقسم التسيير لبلدية رأس الوادي.

الشكل (8): إيرادات قسم التسيير الممولة من صندوق CSGCL لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



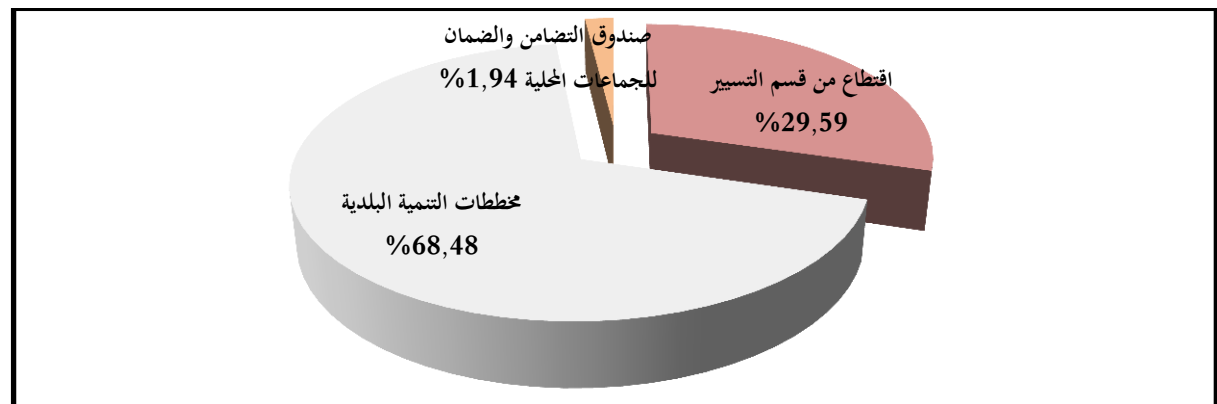
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الادارية لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم: 08 نلاحظ الارتفاع المستمر للاعتمادات المالية التي يمنحها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لبلدية رأس الوادي، حيث كانت في بداية فترة الدراسة 122.892 مليون دج، لترتفع بنسبة 28.58% سنة 2018 حيث قدم الصندوق 158.012 مليون دج، تهدف الإعانات التي يمنحها الصندوق خاصة في إطار منحة معادلة التوزيع بالتساوي إلى تغطية النفقات الاجبارية خاصة منها نفقات المستخدمين وتحديد الذين يشتغلون منهم في المدارس الابتدائية.

II-3-2 صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتمويل نفقات قسم التجهيز والاستثمار بميزانية بلدية رأس الوادي

إضافة إلى الاعانات التي يمنحها الصندوق في إطار تمويل قسم التسيير يمنح أيضا إعانات لقسم التجهيز والاستثمار والشكل الموالي يبين مساهمة الصندوق في الإيرادات الاجمالية لقسم التجهيز والاستثمار.

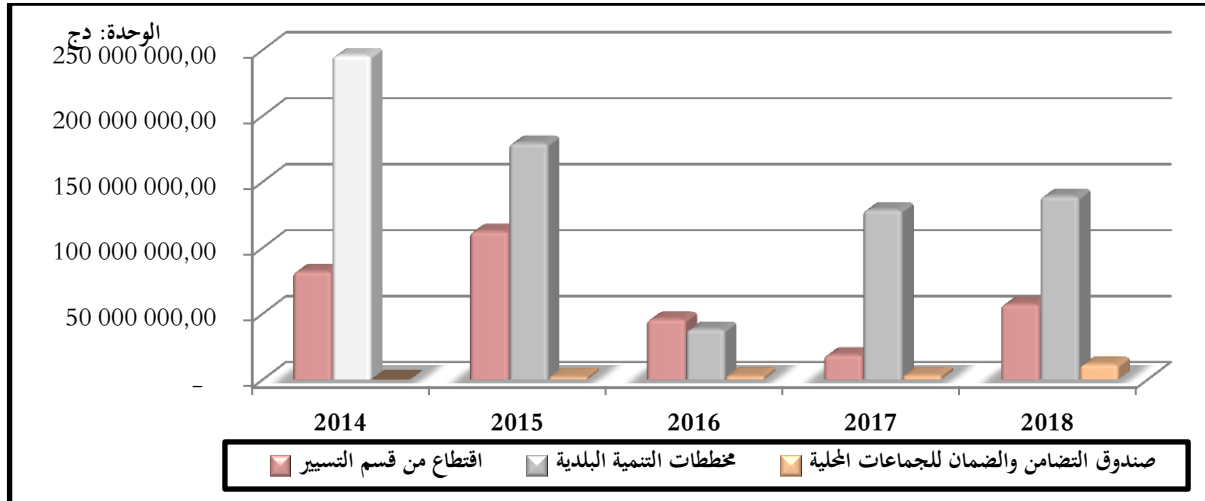
الشكل (9): نسبة مساهمة مصادر التمويل في قسم التجهيز بلدية رأس الوادي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوضعية السنوية للبرامج التنموية الموقوفة بتاريخ: 31-12 من كل سنة لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم: 09 يتضح لنا المساهمة المتواضعة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لقسم التجهيز والاستثمار في بلدية رأس الوادي خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2018 حيث مثلت هذه المساهمة 1.94% من إجمالي التمويلات المقدمة. والشكل الموالي بين تطور مساهمة مختلف مصادر التمويل ومنها مساهمات الصندوق خلال سنوات الدراسة في تمويل قسم التجهيز لبلدية رأس الوادي.

الشكل (10): تطور مصادر تمويل قسم التجهيز لبلدية رأس الوادي (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوضعية السنوية للبرامج التنموية الموقوفة بتاريخ: 31-12 من كل سنة لبلدية رأس الوادي للفترة 2014-2018.

من خلال الشكل رقم: 10 نلاحظ أن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لم يقدم أي إعانة خلال سنة 2014 لبلدية رأس الوادي لتمويل مشاريعها التنموية في قسم التجهيز والاستثمار، أما خلال باقي السنوات فكانت مساهماته منخفضة جدا، وقد وجهت إعاناته إلى الإصلاحات المتعلقة بالإسكافية والتدفئة على مستوى المدارس الابتدائية، وكمثال على ذلك البرنامج المسجل تحت رقم: 17/31 سنة 2017 المتضمن اقتناء وتركيب وصيانة أجهزة التدفئة على مستوى المدارس الابتدائية بمبلغ 3.5 مليون دج. وسجل الإعانة المقدمة من الصندوق أعلى مستوى لها خلال سنة 2018 بمبلغ 11.681 مليون دج، حيث وزعت هذه الإعانة كالتالي 8.493 مليون دج خصصت هي الأخرى لترميم المدارس والمطاعم المدرسية، والباقي المتمثل في 3.188 مليون دج خصص لبرنامج آخر ليس له علاقة بالمدارس الابتدائية والمتمثل في اقتناء سيارة لفائدة مكتب الصحة.

II-3-3 دور مخططات التنمية البلدية في تمويل نفقات قسم التجهيز والاستثمار لبلدية رأس الوادي

من خلال الشكل رقم: 09 أعلاه يتضح لنا مدى استفادة بلدية رأس الوادي من اعتمادات مالية جد معتبرة في إطار مخططات التنمية البلدية، حيث مثلت مساهمتها بالمتوسط وخلال فترة الدراسة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018 ما نسبته 68.48% من إجمالي التمويلات المخصصة لقسم التجهيز والاستثمار.

ومن خلال الشكل رقم: 10 يتضح لنا أن أعلى قيمة استفادة منها البلدية في إطار مخططات التنمية البلدية كانت سنة 2014 بمبلغ 245.812 مليون دج، حيث وجهت هذه الاعتمادات لتمويل مشاريع تنموية تهم الحياة اليومية للمواطنين على سبيل المثال البرنامج المسجل تحت رقم: 14/21 المتضمن اصلاح الطرقات لتجزئة 239 قطعة على مسافة 06 كلم، بالإضافة إلى برنامج رقم: 14/26 المتضمن انجاز خزان مائي سعته 500 م³ بمبلغ 10.190 مليون دج وكانت سنة 2016 السنة

الوحيدة التي استفادة منها البلدية بمبالغ ضعيفة مقارنة بما تم تسجيله في السنوات السابقة أو اللاحقة حيث انخفضت مقارنة بسنة 2014 بنسبة 844.11% ولم تستفد خلالها إلا من 38.318 مليون دج.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة التي تمحورت حول دور مصادر التمويل الخارجية لميزانية البلدية في الجزائر وبالتطبيق على بلدية رأس الوادي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018 توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك مساهمة كبيرة وجد معتبرة لمصادر التمويل الخارجية سواء في قسم التسيير أو في قسم التجهيز والاستثمار لبلدية رأس الوادي؛
- لا تساهم الإيرادات الذاتية الممولة لقسم التسيير لبلدية رأس الوادي إلا بنسبة 25% من إجمالي الإيرادات المخصصة لهذا القسم؛
- تعد الإيرادات الجبائية من مصادر التمويل الذاتية الأكثر مساهمة في تمويل نفقات قسم التسيير لبلدية رأس الوادي حيث تمثل 22% من 25% التي تساهم بها إيرادات التمويل الذاتية؛
- يعتبر كلا من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني أهم مصادر التمويل الجبائية في بلدية رأس الوادي؛
- يساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل نفقات قسم التسيير لبلدية رأس الوادي بنسبة 40.58% وهي نسبة جد معتبرة؛
- ضعف مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة 1.94% من إجمالي تمويل البرامج التنموية لبلدية رأس الوادي؛
- تعتبر الاعتمادات الممنوحة من ميزانية الدولة في إطار مخططات التنمية البلدية أهم مصدر تمويلي لقسم التجهيز والاستثمار لبلدية رأس الوادي بنسبة 68.48%.

الاقتراحات والتوصيات

- من خلال النتائج المتوصل إليها أعلاه يتضح لنا التبعة الكبيرة لميزانية بلدية رأس الوادي بقسميها التسيير والتجهيز لمصادر التمويل الخارجية، وهذا من شأنه الحد من صلاحيتها في اختيار المشاريع التنموية التي تلائم منطقتها، وقصد التكفل الأفضل بانشغالات ساكنيها يتعين عليها رفع نسبة مساهمتها خاصة في قسم التجهيز والاستثمار والذي يمكن أن يتأتى من خلال:
- التوجه أكثر نحو المشاريع المدرة للمداخيل كبناء الأسواق والمذابح وغيرها...
 - الترشيد قدر الامكان من نفقات قسم التسيير وتوجيه الجزء الموفر لتمويل قسم التجهيز والاستثمار؛
 - الخروج من التطبيق القديم للإدارة البلدية من بلدية تمثل عبئاً على ميزانية الدولة نحو بلدية تستثمر في مشاريع منتجة؛
 - انشاء مؤسسات تابعة للبلدية قصد التوفير في المبالغ المخصصة لإنجاز مختلف المشاريع، فإنجاز مثل هذه المؤسسات يفتح مناصب شغل ويوفر المال والوقت المنفق من أجل إبرام الصفقات العمومية وتضمن الجودة في الإنجاز؛
 - الاسراع في وتيرة إنجاز المنطقة الصناعية لما ستوفره من مناصب شغل وإيرادات للميزانية.

الإحالات والمراجع :

- ¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2011)، القانون رقم 11-10 المؤرخ في: 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية، العدد: 37، الصادرة في: 03 يوليو 2011، المادة رقم: 176.
- ² تم تحديد شكل ميزانية البلدية سنة 2012 بصور المرسوم التنفيذي رقم: 12-315 المؤرخ في: 21-08-2012 وكذلك تم صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 06-01-2014 الذي يحدد إطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم تقسيمات الأبواب والمواد، وفي انتظار صدور التعليمات الوزارية المشتركة التي هي قيد الدراسة والاثراء. لا تزال البلديات تعمل وفق المدونة القديمة لسنة 1985 بالنسبة للبلديات مقر الدائرة، ومدونة 1967 بالنسبة لباقي البلديات، ولا يزال العمل بالتعليمات الوزارية C01 التي كانت آخر تحديث لها سنة 1971.
- ³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2011)، القانون رقم: 11-10، مرجع سبق ذكره، المادة: 177.
- ⁴ المرجع نفسه، المادة: 187.
- ⁵ المرجع نفسه، المادة: 212.
- ⁶ المرجع نفسه، المادتين: 177، 178.
- ⁷ المرجع نفسه، المادة: 181.
- ⁸ المرجع نفسه، المادة نفسها.
- ⁹ المرجع نفسه، المادة نفسها.
- ¹⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2014)، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 06-01-2014 الذي يحدد إطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم تقسيمات الأبواب والمواد، العدد: 23، الصادرة في: 23 أبريل 2014، المادة: 12.
- ¹¹ المرجع نفسه، المادة نفسها.
- ¹² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2014)، مرسوم تنفيذي رقم: 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيرو، العدد: 19، الصادرة في 02 أبريل 2014، المادة: 38.
- ¹³ المرجع نفسه، المادتين: 19-20.
- ¹⁴ وصيف فائزة خير الدين وعمر ملوكي، (2018)، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL) ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد: 02، العدد: 02، ص 156.
- ¹⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2014)، مرسوم تنفيذي رقم: 14-116، مرجع سبق ذكره، المواد: من 7 إلى 11.
- ¹⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2013)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فيفري 2013 يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية، العدد: 40، الصادر بتاريخ: 04 أوت 2013، المواد من 04 إلى 10.
- ¹⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2011)، القانون رقم: 11-10، مرجع سبق ذكره، المادة: 170.
- ¹⁸ المرجع نفسه، المادة نفسها.
- ¹⁹ المرجع نفسه، المادة 173.
- ²⁰ https://ar.wikipedia.org/wiki/رأس_الوادي، تاريخ الزيارة: 30-08-2020 على الساعة: 10:00.

²¹ NOTE N°2055/MDC/PM DU 10 OCTOBRE 2016, RAELATIVE AU FINANCEMENT DES CONTINES SCOLAIRES.